إلزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية -مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول-

د . بوداح عبدالجليل
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة قسنطينة2

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز أثر إلزامية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS International Financial Reporting Standards) على جودة المعلومة المحاسبية و إعداد القوائم المالية. فأغلب الدول التي التزمت بتطبيق IFRS كانت قد لجأت إلى استعمال قوة القانون، وهو ما حصل على مستوى الدول الأوروبية بعد إصدار المفوضية الأوروبية عن لجنة التنظيم للقانون رقم 1606/2002، الذي يجبر الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية على إعداد القوائم المالية وفق مبادئ IFRS ابتداءً من 01/01 / 2005 . بالمقابل فإن الشركات الغير المدرجة كان لها حق الخيار في تبني هذ النظام، أو العمل في ظل الممارسة المحاسبية المقبولة عموما (Generally Accepted Accounting Practice : GAAP). والملاحظ أن الدول قد تباينت من حيث الآثار الناجمة عن التطبيق الطوعي أو الإجباري (الإلزامي) لنظام IFRS ، وانعكاسات ذلك على القوائم المالية. وللإحاطة أكثر بجوانب الموضوع فقد تضمنت الدراسة تجارب بعض الدول، في هذا المجال، صنفت إلى ثلاث مجموعات رئيسة، تمثلت الأولى في الدول الأنجلوسكسونية ؛ الولايات المتحدة، وبريطانيا، أما الثانية فتتمثل في الدول الأوروبية ممثلة في ألمانيا وسويسرا، بينما شملت المجموعة الثالثة و الأخيرة في ما يعرف باسم بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا). و قد خلصت الدراسة إلى أن التطبيق الإلزامي أو الطوعي له إيجابياته كما أن له سلبياته، و يرجع السبب في ذلك إلى الاختلافات و الصعوبات التي تواجه بها الدول المطبقة لنظام IFRS و المرتبطة بعوامل قانونية، و ثقافية، واحترافية مهنة المحاسبة.

Abstract:

The aim of this paper is to shed light of the effect of mandatory IFRS (International Financial Reporting Standards) on information accounting quality and the preparation of financial statements. Most of the countries that are concerned with the application of IFRS have used Law as a mandatory mean for such purpose.The European Commission has issued a statement No 1606/2002 that oblige listed companies in the stock market to adopt IFRS starting from 01/01/2005. On the other hand, unlisted companies have the choice either adopting IFRS, or working within the GAAP(Generally Accepted Accounting Practice). As a matter of fact, there have been two kinds of adopting IFRS: mandatory and voluntary. Therefore, the kind of IFRS adoption has had different effects on those concerned countries regarding their financial statements. In addition the study contains certain countries' experiences from which three groups have been selected: two from Anglosaxon countries represented by USA and UK, and two other countries from Europe, like Germany and Switzerland, whereas BRICS represents the last group (Brazil, Russia, India, China, and South Africa). The conclusion shows that regardless of the type of IFRS adoption, there are always advantages and disadvantages sides as far as its application is concerned, and the reason behind all that is related to regulations, cultural, and accounting profession differences.

مقدّمة:

إن استبدال نظام المحاسبة (GAAP) بنظام IFRS في الولايات المتحدة الأمريكية، و في الكثير من دول العالم المتطور، لدليل واضح على ما يجري من تغيرات هامة في توجهات الاقتصاد العالمي نحو ترسيخ نظام جديد لإعداد التقارير المالية الدولية يكون أكثر شمولية و تماثلا في ما بين الاقتصادات المختلفة.

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2016

إن الاعتناء بإحداث تغييرات في البعض من المبادئ المحاسبية، في بداية القرن الواحد و العشرين، مفاده التغيير في اللغة التي يجب أن يؤدى بها النشاط الاقتصادي و إدارة الأعمال. وهو الأمر الذي يحتاج إلى صياغة نموذج جديد للتقارير المالية يتماشى ومتطلبات الاقتصاد العالمي، و يحقق تناغما أكبر على مستوى المعايير المعمول بها.

أهمية الدراسة

تهتم المحاسبة، باعتبارها نظام فرعي لا يتجزأ عن نظام إدارة المعلومة بالمنظمة، بإعداد التقارير الداخلية للمدراء لأغراض التخطيط، و الرقابة، و توقع المستقبل لعمليات النشاط، و كذا اتخاذ القرارات. كما تعتبر أداة لإعداد التقارير الخارجية الموجهة أساسا لأطراف أخرى من ذوي أصحاب المصلحة ، أمثال حاملي الأسهم و السندات، و الدائنين، و الوكالات الحكومية.

إن من أكبر التحديات التي يواجه بها نظام العولمة، في خضم الطموح الجامح للدول المتطورة، هو الوصول إلى مستوى القدرة على إنتاج المعلومة المحاسبية و المالية المعبرة عن حقيقة النشاط الاقتصادي برغم ما هو ملاحظ من تباينات بين الأنظمة الاقتصادية لهذه البلدان وغيرها من البلدان الأخرى. بالإضافة إلى أن البلدان الصاعدة، أو تلك السائرة في طريق النمو، تجد نفسها ملزمة بمسايرة ما يجري من أحداث جديدة بخصوص تطبيق IFRS .

فإلزامية تطبيق IFRS لا يعني بالضرورة التحكم التام في أهداف المنظومات الاقتصادية المختلفة، و إنما الغرض من ذلك هو البحث عن المخرج بخصوص التقريب في وجهات النظر النظرية و العملية، و إحداث نوع من وحدة التصور في المجالات المحاسبية والمالية. لكن الاختلاف بين المنظومات الاقتصادية، انطلاقا من جملة عوامل ثقافية، واجتماعية، وقانونية، وتكنولوجية، وتنظيمية، قد تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة من عملية إلزامية تطبيق IFRS.

مما سبق، يمكن القول أن هناك تباينا نسبيا بخصوص جدوى التطبيق الإلزامي لنظام IFRS ، في ما بين الدول المتطورة وغيرها من البلدان الأخرى، أي بين مؤيد و معارض في ذلك. وفي هذا السياق، أثبتت نتائج الدراسات النظرية والعملية أهمية تحديد الهدف من عمليتي الإلزامية (Mandatory) أو الطوعية (Voluntary) في تطبيق IFRS، وتحسين الأداءات المرغوبة من ممارسة النشاط المحاسبي، والذي يرتقي بالمعلومة المحاسبية إلى أعلى مستويات الجودة و يحقق الغرض المتوقع من إعداد القوائم المالية.

إن الاختلافات في مابين الأنظمة الإقتصادية ومستوى تطورها قد يفرز نتائج متباينة بخصوص مستوى ودرجة النجاح المحققة من عملية تطبيق IFRS، لذلك فقد تضمنت هذه الورقة تجارب البعض من الدول المهتمة بتطبيق IFRS ، شملت بذلك ثلاث مجموعات رئيسة، تمثلت الأولى في الولايات المتحدة، وبريطانيا لكونهما يمثلان المجموعة الأنجلوسكسونية. أما المجموعة الثانية فهي خاصة بالدول الأوروبية ، حيث تم اختيار بلدين فقط هما ألمانيا، وسويسرا، في حين شملت المجموعة الثالثة و الأخيرة كل دول BRICS ، أي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا. إن اختيار هذه المجموعات قد لا يفي بالغرض التام في إبراز كل الاختلافات، أوالتقاربات الممكنة بخصوص تطبيق IFRS ، إلا أن إبراز بعض خصائص كل مجموعة من حيث المعالجة وكيفية تعاملها مع IFRS أمر ممكن ومهم.

2-1 إشكالية الدراسة

من المنطلقات السابقة تتحدد إشكالية الدراسة ، ضمن هذه الورقة ، من خلال السؤال الرئيس التالي، و الأسئلة الفرعية المرافقة له.

-ما هي الآثار الناجمة عن إلزامية تطبيق IFRS من منظور تحسين الجودة للمعلومة المحاسبية والمالية؟

و من الأسئلة الفرعية المكملة مايلي:

- كيف يعمل نظام IFRS من أجل ضمان التحسين في جودة المعلومة المحاسبية؟ وماعلاقته بتحسين نوعية الأرباح المعلن عنها ؟

- ما أثر تطبيق IFRS على المؤشرات المالية المستنبطة من القوائم المالية؟

3-1 فرضيات الدراسة

- تؤدي إلزامية تطبيق IFRS بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية المنبثقة عن القوائم الملية.
- تؤدي إلزامية تطبيق IFRS بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة إلى التحسين في المؤشرات المالية.

و للإجابة على الأسئلة المثارة أعلاه ، والتحقق من صحة أونفي الفرضيتين المقترحتين، تمت بلورة الدراسة من خلال المحاور التالية:

- تطور فكرة IAS /IFRS في ظل الأنظمة التقليدية، و ضمن كنف الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية.
- تحديد مرتكزات IFRS من منظور مشكلات الاختلاف في التطبيق، والقيمة العادلة.
- أثر IFRS على جودة كل من المعلومة المحاسبية ، و المؤشرات المالية.
- تجارب بعض الدول.(الدول المتطورة، والدول الصاعدة)

2- تطور المعايير المحاسبية و التقارير المالية الدولية (IAS /IFRS) في ظل الأنظمة المحاسبية التقليدية

1-2 لمحة تاريخية عن تطور المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards IAS)

لقد عرف العالم عقب الحرب العالمية الثانية التزام كل بلد العمل بالنظام المحاسبي الخاص به ، و الذي يطلق عليه اصطلاحا بالمعيار المحاسبي المقبول عموما، (US GAAP : Generally Accepted Accounting Standards)، وهي تسمية أطلقت من طرف الهيئات المحاسبية الأمريكية للتعبير عن خصوصية النظام المحاسبي الأمريكي. و في الحقيقة، فإن بدء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها القطب الرأسمالي و الاقتصادي الأكبر ، بالقضايا المحاسبية كان عقب الكساد الاقتصادي الذي عصف بها و بالعالم كله سنة 1929، حيث قام الكونغرس الأمريكي آنذاك بسن قانونين أنشأ بموجبهما هيئة السوق المالية (SEC : Securities and Exchange Commission) في سنة 1933، تبعها بعد ذلك قانونا آخر صدر في 1934 خاص بآلية نشاط مبادلة الأوراق المالية، و هذا من أجل تنظيم الأسواق المالية الأمريكية.[1] بالإضافة إلى هذا ، ونظرا لما تتطلبه مهنة المحاسبة من خبرة كبيرة لدى ممتهنيها فقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية عناية خاصة بتشكيل لجنة مؤقتة، في بداية المطاف، لإنشاء و تطوير المعايير المحاسبية من خلال المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين (AICPA: American Institute of Certified Public Accountants) أطلق عليها بلجنة الإجراءات المحاسبية (CAP: Committee on Accounting Procedure) ، استطاعت هذه الأخيرة و للفترة الممتدة ما بين 1938 و 1959 من تطوير 51 معيار محاسبي على المستوى المحلي. بعدها ، عوضت هذه اللجنة في نهاية 1959 بمجلس للمبادئ المحاسبية (Accounting Principles Board) تمكن من جهته تطوير 31 معيارا محسابيا جديدا ، و كان ذلك بعد 14 سنة من تنصيب أعضائه.[2] بعدها و في سنة 1973 تم إنشاء مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB: Financial Accounting Standards Board)، حاملا بذلك على عاتقه مسؤولية التطوير المحاسبي و لكن في ظل وجود تنسيق دائم مع حامل المشعل و هو المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين (AICPA).

1-1-2 إرساء لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC: International Accounting Standards Committe)

أنشئت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد تظافر الجهود لمبادرات عديدة من أهمها المبادرة التي جاء بها (AICPA) بتنسيق مع هيئات محاسبية معتمدة في بلدان عديدة منها المعهد الكندي لمصف

الخبراء المحاسبين (CICA: Canadian Institute of Chartered Accountants)، و معهد مصف الخبراء المحاسبين لإنجلترا و ويلز (ICAEW Institute Of Chartered Accountants in England and Wales)، و كذلك بالنسبة لإيرلندا، و اسكتلندا . أيضا، فإن مبادرة Henry Alexander Benson [3]و آخرون من بريطانيا كانت مفيدة و أدت إلى دعم الجهود في إنشاء هذه اللجنة. من جهة أخرى، فقد يكون انضمام كل من بريطانيا و إيرلندا ، و الدانمارك، في سنة 1973، إلى ما يسمى حاليا بالاتحاد الأوروبي (EU) الدفع القوي نحو إتمام مثل هذه المبادرات. فقبل هذا التاريخ، القليل فقط من الدول التي كانت تمتلك لجانا و مجالس توصية تشرف على مهنة و ممارسة المحاسبة ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي. و من بين الدول التي كانت وقتئذ سباقة في الاهتمام بتشكيل اللجان : الولايات المتحدة ، و بريطانيا ، و كندا، و ايسلندا الجديدة. بينما هولندا ، و جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، لم يعرفا تكوين مثل هذه اللجان أو الهيئات المحاسبية إلا لاحقا[4]. وبتاريخ 29 جوان 1973 ، وبعد اجتماع ممثلين عن كل دولة من الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إيرلندا، كندا، أستراليا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، و هولندا، تم إنشاء رسميا IASC.[5]

فالهدف الذي كان من وراء إنشاء IASC هو نشر كتيبات للدراسة في بداية الطريق ، على أن يتبع ذلك تطوير مضمون المعايير المحاسبية الدولية ووضعها موضع القبول من طرف المهتمين و ذوي العلاقة على المستوى العالمي. بالإضافة إلى هذا ، فقد بذلت جهودا معتبرة من أجل إقناع بقية العالم بهذه اللجنة، والأهداف المتوخاة من ورائها. فعلى سبيل المثال، لاقت اللجنة عدم اهتمام شديد من طرف الكثير من الهيئات المحاسبية، و على رأسهم مجلس المعايير المحاسبية و المالية (FASB) الأمريكية ، حتى أن إسم لجنة المعايير المحاسبية الدولية لم يذكر في أي من تقاريرهم السنوية المنشورة منذ الإنشاء إلا ابتداءً من تقرير سنة 1985.[6] و خلافا لما حصل من قبل (FASB) اتجاه IASC حول الاعتراف بها و تدعيمها دوليا، فقد تابعت هيئة السوق المالية (SEC) الأمريكية و باهتمام شديد أعمال اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية حتى قبل إنشائها، والعمل على تشجيعها، معتقدة في ذلك أن عمل اللجنة يعد بمثابة اللبنة الأولى نحو توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي[7].

ففي عام 1974 ، أصدرت IASC مسودة لائحة حول المعيار الخاص بالقوائم المالية الموحدة، ورأت في ذلك ضرورة إدماج القوائم المالية لفروع الشركة الأم ضمن قوائمها المالية، الشيء الذي أثار الجدل في الأوساط المالية الأمريكية، وخاصة أن الفروع المقصود إدماج قوائمها المالية هي فروع تابعة للقطاع المالي و التأمينات بخلاف الشركة الأم التي تعتبر صناعية بالأساس. بالإضافة لما سبق ، فقد أحدث الإعلان من طرف IASC عن المعيار المعيار الأول (IAS1) الخاص بالإفصاح المحاسبي (Accounting Disclosure) ضجة كبيرة حول العالم. و لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فقد أصدرت نفس الجهة 26 معيارا للفترة الممتدة ما بين 1975 و 1987 [8] ، و من بين ما تم إصداره المعيار المحاسبي الدولي ذو العلاقة بتغير السعر(Information Reflecting the Effects of Changing Prices) IAS15 الصادر في 1981 ، الذي أدخل حيز التطبيق في الواحد جانفي من عام 1983 . فالمعايير المحاسبية الدولية التي أصدرت عن ذات اللجنة، وخلال الفترة المحددة، تبدأ من المعيار الأول IAS1 (سياسات الإفصاح المحاسبية) و تتوقف عند المعيار IAS26 المتعلق بالاستثمارات .

2-1-2 تزايد الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية IAS

لقد تزايد الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي ، سواء من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو من جهات أخرى خارج لجنة المعايير المحاسبية الدولية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية جاء الاعتراف من ثلاث شركات أمريكية متعددة الجنسيات ، جنرال إلكتريك (General Electric)، و إكسون (Exxon)، و أف أم سي (FMC: Food Machinery Corporation) بلجنة المعايير المحاسبية الدولية و التضامن معها، حيث أقرت

بوجود انسجام بين المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن اللجنة و بين قوائمها المالية. و هو الشيء نفسه الذي حدث مع 100 شركة مدرجة في سوق تورنتو بكندا. و هذا ما يدل على وجود تناغم بين IAS و GAAP لكل من كندا و الولايات المتحدة الأمريكية. أما بخصوص بعض البلدان الغير منتمية لعضوية لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC مثل، هونغ كونغ ، وايسلندا الجديدة فقد تمكنتا من العمل وفق IAS. والأكثر من هذا، فإن العضوية ضمن لجنة المعايير المحاسبية الدولية قد توسعت شاملة بذلك حدود أربعين عضوا في سنة 1987، منهم جنوب إفريقيا، و نيجيريا ، وإيطاليا، و تايوان. مع العلم أن جنوب إفريقيا كانت عضوا دائما ضمن اللجنة، خلافا للكثير من الدول، و لعبت دورا بارزا في ترويج فكرة تبني المعايير المحاسبية الدولية لدى الدول النامية. (9)

2-1-3 الفترة الحاسمة في تطوير IAS

لقد ارتبط التطوير الحقيقي للمعايير المحاسبية الدولية بالتطور الفعلي للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC). حيث أصبح عمل هذه الأخيرة محل اهتمام الكثير من الهيئات المحاسبية الدولية مثل منظمة اللجان الدولية للأوراق المالية (IOSCO: International Organization of Securities Commission) ، التي أنشئت سنة 1983 بمونتريال ، كندا، ثم انتقل مقرها بعد ذلك في سنة 2000 إلى مدريد بأسبانيا. و الملفت للإنتباه أن الاعتراف بهذه المنظمة من طرف هيئة السوق المالي الأمريكية (SEC) ، و لجنة إدارة عمليات البورصة في فرنسا (COB: Commission des Opérations de Bourse) سنة 1987، قد زاد من إعطاء هذه المنظمة الدفع القوي نحو التمكن أكثر على المستوى الدولي. إن الاهتمام المتزايد بلجنة المعايير المحاسبية الدولية قد لاقى التأييد الكامل من طرف (IOSCO) ، ووعدت بتبني مقترحات IASC في حال تطويرها للمعايير المحاسبية. ففي سنة 1988 ، تمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق رسمي في تطوير المعايير المحاسبية شمل ثلاث محاور أساسية و هي: إلغاء ما هو متاح من بدائل محاسبية، التأكيد على أن مضمون المعايير المحاسبية مصاغ بشكل تفصيلي وكافي، وأنها معبرة عن مفهوم الإفصاح المحاسبي.

إن التنسيق الذي حصل بين مختلف اللجان و الهيئات المحاسبية على المستوى الدولي قد أفرز نتائج إيجابية من الناحية العملية ، أين تم الاتفاق على إلغاء أحد الأدوات المحاسبية من القوائم المالية للشركات و هو أسلوب (LIFO: Last In first Out) لإدارة المخزونات ، الغرض من ذلك خلق نوع من القابلية في المقارنة بين القوائم المالية. و برغم أن الاتفاق، الذي كان محل اجتماع الهيئات المحاسبية ،لم يحظ بالأغلبية المطلقة من طرف الأعضاء والوفود المشاركة، إلا أنه يكون قد وضع الخطوة الأولى نحو تحسين الأداء المحاسبي ، و إلى توحيد العمل المحاسبي على المستوى الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت من المؤيدين للفكرة ، خلافا لبعض الدول المشاركة مثل ألمانيا ، و إيطاليا ، و اليابان، و كوريا. و السبب في اعتراض هذه الدول هو ربطها لأسلوب إدارة المخزونات بالضرائب المطبقة على الدخل (Income-tax).

و مما زاد في قوة IASC و فرض أسلوب عملها على المستوى الدولي، التقارب الذي حدث بينها و بين المفوضية الأوروبية (EC) ، و كذلك لجنة المعايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB).

2-2 نشأة معايير التقارير المالية الدولية IFRS

في سنة 1993 - 1994 ، و نظرا للتنافس الحاد الذي برز بين مختلف المجالس المحاسبية الدولية ، انبثقت مجموعة الأربعة زائد واحد (G4+1) بمبادرة من الدول الأنجلوسكسونية (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، و أستراليا)، على أن يكون العضو المضاف بصفة ملاحظ فقط ، الأمين العام للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASC). لقد أثارت هذه المبادرة الكثير من الشكوك لدى (IASC) ، بخصوص مزاحمة مجموعة الأربعة للإنجازات التي توصلت إليها على مستوى تطوير المعايير المحاسبية الدولية. لكن الدعم الذي حضي به مجلس المعايير المحاسبية الدولية من منظمات و هيئات رسمية مثل (SEC)، و(EU)، في سنة 1996 قد أعطاه نفسا قويا للاستمرار بقوة نحو التطوير و الأخذ بزمام الريادة في هذا المجال. فلجنة سوق الأوراق المالية للولايات المتحدة

الأمريكية (SEC) لم تقدم دعمها إلا بشروط تمحورت حول تطوير المعيار المحاسبي الدولي من خلال ثلاثة عناصر أساسية: تمثل الأول في أن يكون المعيار جوهر كل تصريح محاسبي مفهوما و مقبولا ، أما العنصر الثاني فيتضمن أهمية المعيار من حيث الجودة العالية التي تؤدي إلى إبراز معالم القابلية للمقارنة، و الشفافية، و الإفصاح، بينما ركز العنصر الثالث و الأخير على الجدية في قدرة المعيار على تفسير المعنى ، و تطبيقه. و مما زاد في تسريع وتيرة نشاط (IASC) الالتفاتة التي حدثت من جانب دول المجموعة الأوروبية نحو الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية، و على رأسهم ألمانيا. فهذه الأخيرة ، و إلى زمن ليس ببعيد (1993)كانت من الذين لا يؤيدون إدراج شركاتها المتعددة الجنسيات الكبرى ضمن سوق نيويورك للأوراق المالية، و لكن أول محاولة ألمانية كانت من طرف شركة Daimler-Benz الكبيرة الحجم التي صرحت بانضمامها إلى قائمة المدرجين في سوق نيويورك للأوراق المالية و عملت على إيجاد صيغة توافقية بين النظام المحاسبي الألماني (Germany-GAAP)، و بين مثيله الأمريكي (US-GAAP). ففي ظل النظام المحاسبي الألماني أعطت النتائج على مستوى أرباح هذه الشركة ما مقداره 0.6 مليار مارك ألماني في سنة 1993، و هذا خلافا لما أعطته القوائم المالية لنفس الشركة من نفس العام في ظل استخدام النظام المحاسبي الأمريكي (US GAAP)، حيث تم الإعلان بموجبه عن خسارة قدرت بـــــ1.8 مليار مارك ألماني آنذاك. و السبب في اختلاف نتائج الأرباح المعلنة هو الاحتياطيات الخفية التي كانت مسجلة في النظام المحاسبي الألماني والتي أعطت بذلك قوة للمركز المالي للقوائم المالية. من هنا بدأ التفكير الجدي على مستوى ألمانيا بإعداد القوائم المالية الموحدة للشركات المدرجة لتكون متناغمة مع النظام المحاسبي الأمريكي (GAAP) ، أو وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS)[10]. و لقد أثمرت نتائج هذا التحول في استخدام المعايير المحاسبية الدولية في تطوير السوق المالية الألمانية و بالشكل الذي يخدم اقتصاد البلد. و المثال في ذلك عمليات الاكتتاب العام (IPO: Initial Public Offering) التي حدثت مع شركة الاتصال الألمانية Deutsche Telekom، التي استطاعت أن تحصد بموجب هذه العملية ثلاثة عشر بليون دولار ، أغلب المشترين كانوا من قطاع العائلات. كذلك ، فإن قيام ألمانيا بإنشاء سوق مالي للمبادلات للشركات الفتية المتخصصة في التكنولوجيات الحديثة في مطلع سنة 1997 قد أعطى نفسا قويا للسوق المالي بها، وخاصة بعد فرضها تطبيق المعايير المحاسبية الأمريكية أو الدولية على الشركات المدرجة في هذه السوق.[11]

إن المفوضية الأوروبية (EC: European Commission) لم تكن بمنأى عما يحصل من تطور في هذا المجال، بل كانت أكثر من هذا جد متحمسة لما يحدث من تطور على مستوى المعايير المحاسبية الدولية تحت إمرة اللجنة الرسمية للمعايير المحاسبية الدولية (IASC) . بالإضافة إلى هذا ، فقد كان اهتمام الشركات العالمية المتعددة الجنسيات بالمعايير المحاسبية و تطبيقها على المستوى الدولي بمثابة الشعلة القوية التي دفعت بلجنة المعايير المحاسبية التفكير في إعادة هيكلة نشاطها بما يتوافق و متطلبات التوسع و التطوير للمعايير المحاسبية. ففي الفترة الممتدة ما بين 1997 و 2000 ، و بتوجيه من (SEC) الأمريكية تم توسيع الأعضاء المشرفين على اللجنة (IASC) لتصبح في شكل مجلس موسع (IASB: International Accounting Standards Board) على شاكلة (FASB) الأمريكي، يضم اثني عشر عضوا دائما ، و اثنان مؤقتين، عل أن يتولى سبعة أعضاء مهمة التنسيق بين المعايير المحاسبية المحلية للدول الأعضاء و المعايير المحاسبية الدولية ، والعمل على التقليص من ، أو إزالة كل الاختلافات التي تطرأ عن الممارسات المحاسبية. و الملاحظ أن ، أعضاء مجموعة الأربعة زائد واحد (G4+1) كانوا من ضمن أعضاء المجلس الدائمين مما يبين التفاعل الذي حصل مفرزا بذلك هذا المجلس الجديد، مع عدم إلغاء الدور الذي كانت تقوم به لجنة المعايير المحاسبية الدولية سابقا. بل على العكس من ذلك عمل المجلس على تطويرها و تدعيمها. و منذ أفريل 2001 تم تبني مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) كمنظمة يشرف عليها أمناء من مختلف الدول المتطورة، مهمتها تطوير المعايير المحاسبية و العمل على تطبيقها، منبثقا عنها منظمة تطوير المعيار المحاسبي تعرف الآن باسم معايير التقارير المالية الدولية

(IFRS) . ويتمحور الهدف من استخدام IFRS حول القضايا التالية: [12]-تطوير جودة، وقابلية الفهم، وإلزامية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، - الترويج لتطبيق المعايير المحاسبية، - الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة الاقتصادات الصاعدة، و كذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - وإيجاد الحلول المثلوية للاختلافات الواضحة والمستعصية أحيانا بين IFRS و الأنظمة المحاسبية الأخرى.

إن الانطلاقة الحقيقية التي ميزت بدء العمل وفق IFRS كانت في أكتوبر 2002 ،من خلال مذكرة تفاهم ، أبرمت بين (FASB) و (IASB) في اجتماع Norwalk بالولايات المتحدة الأمريكية، و التأكيد من خلالها على ضرورة العمل على إزالة الاختلافات بين (US GAAP) و IFRS .

و على الرغم من الجهود التي كانت تبذل من طرف جهات أمريكية (SEC) نحو تبني المعايير المنبثقة عن (IASB) ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن من الدول السباقة نحو تطبيق IFRS . ففي سنة 2010 نجد الدول التي تبنت IFRS في ظل غياب الولايات المتحدة الأمريكية كثيرة منها:جنوب إفريقيا، كوريا، تركيا، أستراليا، كندا، البرازيل، الأرجنتين، الدول الأوروبية و منها تحديدا، ألمانيا، فرنسا، سويسرا، إيطاليا، وبريطانيا. فضلا عن الوعود التي قدمت من طرف مئة (100) دولة للاهتمام بالمعايير المحاسبية و العمل على تطبيقها. فالذريعة التي كانت تتذرع بها الولايات المتحدة الأمريكية هي تلك الخاصة بالأزمة المالية التي عصفت بها سنة 2008، و لكن هذا الأمر لم يدم طويلا أمام ضغوطات المجتمع الدولي، حيث أكدت قمة G20 في Pittsburgh سنة 2009 ، و في تورنتو Toronto عام 2010، على ضرورة التسريع في إحداث مذكرة تفاهم بين (FASB) و (IASB) ، والتي من شأنها التقريب في وجهات النظر بين (US GAAP) و IFRS وبالتالي العمل عل تطبيق هذا الأخير بداية من جوان 2011 . لكن شيء من هذا لم يحصل، و بقي الأمر معلقا بيد هيئة السوق المالي الأمريكية (SEC)، التي وضعت جدولا زمنيا لتطبيق IFRS على مستوى الشركات العمومية يكون ، و في أحسن الظروف ، بداية من عام 2015 . بالمقابل طبقت الدول الأوروبية IFRS بموجب القانون الصادر تحت رقم 1606 / 2002 الذي ألزم يلزم بقوة القانون تطبيق IAS/IFRS ابتداءً من 01 جانفي 2005 على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. حيث بلغ عدد هذه الشركات على المستوى الأوروبي ثمانية آلاف (8000) شركة، مما يقدم انطباعا إيجابيا في التجاوب مع المعطى الجديد ، و الأكثر من هذا العمل على إنجاحه برغم الضغوطات الثقافية و الخصوصية التي يتميز بها كل بلد عن الآخر.

والملفت للانتباه، أن الدول الأوروبية التزمت بوعودها في تطبيق IFRS ، حيث كان أول إصدار لمعيار التقارير المالية الدولية (**IFRS1**) سنة 2003 و محل تطبيق سنة 2004 في الفاتح من جانفي.ثم تلى بعد ذلك إصدارات أخرى، ففي سنة 2004،تم إصدار (**IFRS2**)، (**IFRS3**)، (**IFRS4**)، (**IFRS5**)، (**IFRS6**) ، و في سنة 2005 (**IFRS7**)، و في سنة 2006 (**IFRS8**)، أما سنة 2009 فتم فيها إصدار (**IFRS9**)، أما سنة 2011 فقد تميزت بإصدارات عديدة شملت (**IFRS10**)، (**IFRS11**)، (**IFRS12**)، (**IFRS13**). أخيرا، فقد شملت سنة 2014 إصدارين أساسيين هما (**IFRS14**)، (**IFRS15**). و المعلوم أن التطبيق الفعلي للمعيار يتراوح ما بين سنة و ثلاث سنوات، ما عدا إصدار (**IFRS9**)، الخاص بالأدوات المالية (Financial Instruments) الذي أجلت مراجعة بنوده في 2014 ليتم التطبيق الفعلي له ابتداءً من 01 جانفي 2018.[13]

3- مرتكزات تطبيق (IFRS) و مفهوم القيمة المحاسبية العادلة

3-1 مشكلات أمام تطبيق IFRS مقارنة بالممارسة المحاسبية المقبولة عموما GAAP.

تعتبر عولمة المعايير المحاسبية من أهم التغيرات التي تحدث في مجال التنظيم المحاسبي. و لقد نجم عن هذا التغيير نظام IFRS ذي الجودة العالية للمعايير التي يتضمنها كما هو معتقد وسائد. بالمقابل، فإن الأنظمة المحاسبية التقليدية المطبقة مازالت قيد الاستعمال في كثير من البلدان ، ليس لكونها ذات جودة عالية أو أحسن من النظام المحاسبي الدولي الجديد و لكنها مازالت ترتبط بواقع

اقتصادي و ظروف موضوعية تحول دون الانتقال إلى تطبيق IFRS كما هو الحال في كثير من دول العالم و خاصة دول الإتحاد الأوروبي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مازالت عملية الانتقال إلى تطبيق IFRS ، و التخلي كلية عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الولايات المتحدة (US GAAP)، قيد التردد برغم الضغوطات الدولية الممارسة عليها. إن إحجام الولايات المتحدة الأمريكية من تبني IFRS، و أن يكون لها السبق في ذلك ، برغم أن فكرة IFRS تبلورت في رحم هذا البلد وخرجت منه، هو كثرة التبريرات التي تصدر عن هيئات ومنظمات مالية و محاسبية، مثل هيئة السوق المالي الأمريكية (SEC) التي ترى أن أمر تطبيق IFRS يحتاج إلى عدة مراجعات بسبب الاختلافات التي مازالت عالقة بين IFRS و (US GAAP) . و في دراسة حديثة قامت بها Ernst & Young [14] بينت من خلالها و بشيء من الاختصار أوجه الشبه و الاختلاف بين مضمون المعايير المحاسبية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية و تلك الصادرة عن IASB المعبر عنها بـــ IFRS اشتملت على مجموعة من القضايا ذات العلاقة بالقوائم المالية و الإشكالات التي تبقى عالقة و تحول دون الوصول إلى التطابق مع ما هو مرغوب من جهة الولايات المتحدة الأمريكية. و من بين هذه القضايا التي مازالت محل جدل و نقاش في أمريكا العناصر المقترحة في الجدول أدناه، مع العلم أنها ليست نهائية و قد أدرجت على سبيل المثال لا الحصر

الجدول رقم-1-

البيـــــــــــــــــــــان	US GAAP	IFRS
عرض القائم المالية Financial Statement Presentation	- **الفترات المالية المطلوبة:** الإفصاح عن كل المعلومات الحالية و مقارنتها بتلك المماثلة لها عن الفترة السابقة. - **تصنيف المصاريف بقائمة الدخل:** غير مطلوب تصنيف قائمة الدخل حسب الوظيفة أو طبيعة الحساب ، و لكن هيئة السوق المالي (SEC)، تشترط أن يكون التصنيف حسب الوظيفة: مثل تكلفة المبيعات، أو التكاليف الإدارية. - **الإفصاح عن مقاييس الأداء:** لا توجد أي إلزامية اتجاه عرض أي مقاييس للأداء، باستثناء ما تقرره	- **الفترات المالية المطلوبة:** تعرض القوائم المالية وفق أساس المقارنة لفترتين متتاليتين سابقتين، و لكن هناك استثناء خاص ببعض الشركات العمومية التي تعرض قوائمها المالية على أساس سنوي ، أو تلك التي تعرض جزء من قوائمها على أساس ثلاث فترات سابقة. - **تصنيف المصاريف بقائمة الدخل**: يمكن للوحدات الإقتصادية عرض حسابات قائمة الدخل حسب طبيعة أو وظيفة الحساب، مع إدراج تفصيل عن وظيفة الحساب مرفق في الهامش.

	قوانين هيئة السوق المالي (SEC)، و تمنع الشركات العمومية من العرض لأية مقاييس خارج إطار (GAAP)	- **الإفصاح عن مقاييس الأداء:** بعض المفاهيم التقليدية غير معرفة مثل الربح التشغيلي، مما يعني الاهتمام أثر بالتنويع في تحديد مقاييس الأداء كلما كانت مهمة للتعبير عن الأداء المالي للوحدة الإقتصادية.
المخزونات Inventories	- **التكلفة:** تطبيق LIFO، غير ضرروي توحيد الطريقة المستعملة لباقي المخزونات. - **القياس:** يتم جرد المخزون على أساس الكلفة الأقل أو القيمة السوقية ، ويعرف السوق كتكلفة استبدال حالية ليست أكبر، من الفرق بين سعر بيع الأصل في السوق و تكاليف البيع، و لكنها ليست أقل من صافي القيمة المخفضة بفعل هامش المبيعات العادي. - **الاسترجاع أوالشطب:** في حالة تدني قيمة المخزون إلى أقل من كلفته الأصلية أو أقل من القيمة السوقية يشطب بصفة نهائية من قيم الأصول، سواء تم بيعه أو لا.	- **التكلفة:** غير مسموح بتطبيق LIFO، ضررروة توحيد الطريقة المستعملة لباقي المخزونات المتماثلة بطبيعتها أو بالنسبة للوحدات الإقتصادية. - **القياس:** يتم جرد المخزون على أساس الكلفة الأقل ، أو الفرق بين سعر بيع الأصل في السوق و تكاليف البيع. - **الاسترجاع أو الشطب:** في حالة تدني قيمة المخزون إلى أقل من كلفته الأصلية أو أقل من القيمة السوقية لا يشطب بصفة نهائية من الأصول، و إنما يعاد دمجه في حال تحسن قيمته السوقية.

الاعتراف بالإيرادات Revenue Recognition	- **المبيعات من السلع المادية:** يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم تسليم الشيء المباع ، و تحويل كل مخاطر و عوائد الملكية. و أن هناك إثبات على وجود اتفاق، مع تحديد ثابت للعمولة، و أن تحصيل قيمة المبيعات يكون مضمونا. - **مقبوضات مؤجلة:** غير مطلوب خصم المقبوضات وفق مفهوم القيمة الحالية إلا في وضعيات محدودة جدا.	- **المبيعات من السلع المادية:** يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم تحويل كل مخاطر و عوائد الملكية. و أن المشترى يمتلك الشيء المباع له، وبالتالي يمكن قياس الإيرادات بعد ذلك، مع توقع تدفق المنفعة الإقتصادية. - **مقبوضات مؤجلة:** تعتبر وسيلة تمويل، و بالتالي فإن العوائد المستقبلية تخضع إلى الخصم باستخدام مفهوم القيمة الحالية و سعر الفائدة كأساس لعملية الخصم.
الضرائب على الدخل Income Taxes	- **الأساس في تحديد الضريبة :** يخضع الأساس في تحديد الضريبة إلى القانون الضريبي، وأنه لا يوجد أي خلاف للمبالغ المحددة بالنسبة لجل الموجودات و المطلوبات. في حالة عدم التأكد يتم تحديد المبلغ وفق القانون ASC 740-10-25. - **تصنيف الموجودات و المطلوبات الضريبية المؤجلة في اليزانية الختامية :** يتم تصنيف	- **الأساس في تحديد الضريبة :** أساس الضريبة هو حذف مبلغ لأغراض ضريبية. و أن الطريق التي تنوي الإدارة فيه استرداد القيمة الدفترية سيؤثر حتما على تحديد أساس الضريبة. - **تصنيف الموجودات و المطلوبات الضريبية المؤجلة في اليزانية الختامية :** تصنف كل المبالغ في الميزانية الختامية على أساس الغير متداول (الحالي).

	المتداول و غير المتداول استناداً إلى طبيعة الموجودات و المطلوبات.	
العائد على السهم Earnings per Share	- **تسوية العقود تكون في شكل أسهم أو نقدا حسب اختيار المصدر:** يفترض أن مثل هذه العقود يتم تسويتها في شكل أسهم ، إلا إذا أثبت العكس من ذلك . و أنه لا يتم التسديد نقدا إلا بناءً على وضعية المصدر و سيرته، أو إصدار قانون من طرف الدولة.	- **تسوية العقود تكون في شكل أسهم أو نقدا حسب اختيار المصدر:** يفترض دائما تسوية العقود المبرمة على أساس الأسهم

Source: Ernst & Young LLP, (2013), US GAAP versus IFRS:The basics, (http://www.ey.com/Publication/vwLUAssetsAL/IFRSBasics_BB2648_6November2013/$FILE/IFRSBasics_BB2648_6November2013.pdf), Web Sept 2014.

إن العناصر الواردة بالجدول أعلاه ليست إلا عينة مختارة لقائمة طويلة من العناصر التي تبين الفروقات المختلفة بين النظام المحاسبي الأمريكي (GAAP) ، و IFRS ، خاصة من جانب الممارسة المهنية الصرفة. و بغض النظر عما هو موجود على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية من اختلافات ، تبقى مسألة اختلاف IFRS مع أنظمة محاسبية أخرى على مستوى العديد من الدول أمر قائم، و يحتاج إلى أكثر من وقفة من أجل تحديد مختلف الاهتمامات التي تبقى محل جدل و بحث لمختلف الحلول الممكنة. من جهة أخرى، فإن الكثير من الدراسات تبين أن تفادي مسألة الاختلاف و العمل على الانتقال إلى تطبيق IFRS عن طريق إلزامية القوانين ، بكل ما تحمله هذه العملية من صعوبات جمة وتكاليف معتبرة، سيكون ذلك بمثابة الحل الأمثل لتوحيد المعايير المحاسبية الدولية، و خاصة بعد الاعتراف و التقدير الذي حظي به نظام IFRS في المجتمع الدولي.

بالإضافة إلى ما سبق، تعد إيطاليا من الدول الأوروبية التي تطبق IFRS بقوة القانون الذي صدر عن التنظيم الأوروبي تحت رقم 1606/2002 ، لكن تشير بعض الدراسات [15] إلى أهمية النظام المحاسبي الإيطالي المحلي (Italy GAAP) في التعبير عن المعلومة المفيدة بالنسبة للمستثمر في سوق رأس المال مقارنة بنظام IFRS. و الحجة في ذلك أن فروع الشركة الأم المدرجة في سوق رأس المال تزود المستثمرين بالمعلومات الضرورية دون الحاجة إلى انتظار نتائج القوائم المالية الموحدة (Consolidated Statements). أيضا، فإن خصوصية (Italy GAAP) من جانب سياسة توزيع العوائد على الأسهم (Dividends) مرتبطة بميزانيات فروع الشركة و ليس بالقوائم الموحدة للشركة الأم لتزود المستثمر بهذه المعلومة. لذلك فإن الرأي بخصوص ما يضيفه IFRS من أهمية في توفير المعلومة من هذا الجانب يبقى عديم الجدوى مقارنة بالنظام المحاسبي المحلي. من جهة أخرى، فقد تبين من نفس الدراسة [16] أن النظام المحاسبي الإيطالي يفرق بين الشركات المدرجة من تلك الغير مدرجة، بسبب الاختلاف في حساب الضريبة ، و أن تطبيق IFRS على الشركات المدرجة يضع مسألة إدارة أرباح الشركة موضع الشك أو الريبة من منظور مفتشي

الضرائب. و الجدير بالذكر ، أن الاختلاف بين IFRS و (Italy GAAP) يكمن أيضا في فروع الشركات الغير معدة للبيع أنها تقيم على أساس التكلفة التاريخية ، أو حقوق الملكية وفق المبادئ المحاسبية المعمول بها محليا ، مما يجعل IFRS ذو أهمية ضعيفة من حيث الاستخدام.
علاوة لما سبق، يمكن القول أن القضايا المحاسبية مازالت محل اهتمام الكثير من الدول على المستوى المحلي أكثر منه على المستوى العالمي ، وذلك راجع لأسباب خاصة بمتغيرات سياسية ، وقانونية ، وخلفيات تاريخية ثقافية، فضلا عن دور الدولة في التدخل في الاقتصاد، و القضايا المالية. أيضا ، فإن الدور التأثيري للمدراء و أصحاب الشركات، و الاتحادات العمالية ، و البنوك على القضايا السياسية له وزنه وأهميته الخاصة في تطبيق IFRS . كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي ، ونوعية ملكية الشركات، ومستوى تطور الهيئات المحاسبية و المالية من جانب المؤهل و التدريب و التكوين كلها قضايا تجعل الاختلاف بين الدول في تبني IFRS مسألة قائمة، ولا يمكن إزالتها أو التقليل منها إلا بإزالة الاختلافات المؤسساتية ذات العلاقة بالجوانب التنظيمية و القانونية. (17)

إن استخدام قوة إلزامية القانون في تطبيق IFRS تساعد على تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، لأنها تمارس ضغطا على الإدارة و المحاسبين لأداء العمل بطريقة صادقة . أيضا، فإن دافعية الشركات أحيانا نحو التبني الطوعي لنظام IFRS ، تشكل بدورها أحد الأسباب في نجاح تطبيق IFRS . و من المرتكزات التي يعتمد عليها في الدفع بنظام IFRS إلى أبعد حدود التطبيق:(18)

- ضرورة تعاون المهنيين المكلفين بوضع المعيار مع الأكاديميين من أجل توحيد الرؤى للقضايا محل النقاش.
- الاهتمام بالقيمة العادلة (Fair-value) المحاسبية مما قد يساعد على زيادة ثقافة إعداد القوائم المالية من هذا المنظور، ويمنح الشركات مصداقية أكبر في سوق رأس المال، ويحسن من جودة المعلومة المحاسبية باعتبارها الأساس الذي يرتكز عليه في معالجة القضايا المالية في الإقتصاد.
- التركيز عند تبني IFRS على إنتاج جودة عالية للتقارير المالية تكون محل استفادة من طرف المستثمر ، مع العلم أن حجم الاستفادة يختلف من مؤسسة لأخرى.

ومن الأهداف العامة التي يتم السعي نحو تحقيقها من خلال تبني أو تطبيق IFRS ما يلي:

- التوجه نحو العالمية في ممارسة نشاط الأعمال.
- تحقيق مبدأ الشفافية في الإعلان عن الأرباح
- تحسين دقة التنبؤ من خلال التحسين في جودة المعلومة المحاسبية
- التخفيض في الكلفة (بتجاوز مسألة ازدواجية استخدام المعايير المحاسبية)
- تحسين مستوى الرقابة الداخلية للنشاط
- تحسين مجالات المقارنة للاستثمارات خارج نطاق الحدود المحلية للبلد
- التخفيف من حجم اللوائح والتعليمات المعتمدة. حاليا، يتضمن IFRS 2000 صفحة، بينما يتضمن ذلك في ظل (US GAAP) 25000 صفحة.
- تحسين جودة المعيار المحاسبي، وتحقيق مبدأ القيمة العادلة.

3 – 2 القيمة العادلة

لقد تزايد الاهتمام بقياس القيمة العادلة (Fair Value) كأساس مستهدف لاستخدامه في إعداد التقارير المالية، وأن من المروجين لفكرة تطبيق هذا المفهوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB الذي أصدر كنتيجة لهذا الاهتمام IFRS13، واضعا فيه كل الشروط الواجب إضافتها من أجل جودة أحسن للتقارير المالية. و مما زاد في الاهتمام حول هذا الموضوع الأزمة المالية 2008

التي عجلت في إجراء المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي (EU) و IASB بخصوص تطبيق القيمة العادلة.

إن المعيار IFRS13 الموجه لقياس القيمة العادلة لم يصدر إلا في 2011 من طرف IASB ، على أن يبدأ التطبيق الفعلي له بعد 01 جانفي 2013 . و المعروف أن أول ظهور لقياس القيمة العادلة كان بمبادرة من طرف مجلس المعيار المالي المحاسبي الأمريكي (FASB)، وقبل ظهور SFAS157 ذو العلاقة بلائحة المعيار المالي المحاسبي الأمريكي SFAS19، في سنة 2006. بينما اقترح مشروع القيمة العادلة من طرفIASB في سنة 2005 . والملاحظ، أن IFRS13 يتطابق إلى حد كبير مع SFAS157. و في الفترة ما بين 2010-2012، فقد تم إدخال تحسينات على بعض بنود الميزانية بخصوص القيم العادلة حسب ما جاء به المعيار IFRS13 على أن يتم البدء في التنفيذ الفعلي في 01 جويلية 2014 الفارط.[19]

و بصفة عامة ، يمكن القول أن القيمة العادلة من منظور محاسبي- اقتصادي عبارة عن مؤشر يتميز بالعقلانية و الحيادية في توقع أسعار السوق المرتقبة للسلع و الخدمات ، مع الأخذ بعين الاعتبار لعوامل موضوعية، وأخرى ذاتية. أما العناصر الموضوعية فتتلخص في العناصر التالية:

- تكاليف الشراء، الإنتاج، التوزيع ، و تكاليف الإحلال ، والفرصة البديلة.
- المنفعة المحققة في ظل مستويات التطور الآنية على الصعيدين التكنولوجي، والإجتماعي، وأيضا الإقتصادي
- العرض و الطلب

من جهة أخرى، تتلخص العناصر الذاتية في : الخطر، العائد و تكلفة رأس المال، المنفعة الذاتية.

و تستخدم القيمة الحالية من منظور محاسبي على أساس القيمة السوقية الحالية للأصول و الخصوم (Mark-to Market) ، للمقارنة بين شركتين متماثلتين، بعيدا عن المفهوم التقليدي المبني على أساس التكلفة التاريخية. لكن ما يؤخذ على تطبيق القيمة العادلة التقلبات الحادة للسوق التي تجعل كل من الباعة و المشترين غير قادرين على تحديد قيمة المداخيل المستقبلية بأدق ما يمكن بسبب عدم الموثوقية في المعلومة، التي تصبح محلا للتشاؤم المبالغ فيه، أو العكس من ذلك محلا للتفاؤل المبالغ فيه بين الأطراف المتعاملة في السوق. [20]

4- أثر تطبيق (IFRS) على جودة المعلومة المحاسبية و المؤشرات المالية

4 – 1 جودة الأرباح و القوائم المالية

إن دراسة أثر تبني IFRS على جودة المعلومة المحاسبية الصادرة عن القوائم المالية تبقى محل جدل و نقاش بين الأكاديميين و ذوي الاهتمام . فهناك من الآراء التي ترى في ضرورة ربط جودة المعلومة المحاسبية بقوانين البلد ذات العلاقة بالاستثمار و حماية المستثمر. لقد تبين من منتدى الاقتصاد العالمي و في تقريره الخاص بالتنافسية العالمية لعام 2012-2013 أن هناك بعض البلدان تتميز بحماية قانونية ضعيفة اتجاه المستثمرين. مثل ألمانيا ، و فرنسا و سوسرا. [21]لذلك فإن إلزامية تطبيق IFRS في هذه البلدان قد تزيد من تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

إن تطوير IFRS من طرف IASB لم يكن إلا بهدف إيجاد لغة مشتركة يتم من خلالها تحسين جودة المعلومة وإعداد التقارير المالية ، وأيضا توحيد نشاط أسواق رأس المال و الرفع من أدائها. وقد بينت نتائج الدراسات في هذا السياق الإيجابية التي انعكست بشكل واضح على أسواق رأس المال، و خاصة في البلدان التي تتميز بحماية قانونية مرتفعة نسبيا مثل بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية. [22]

كما بينت العديد من الدراسات أن تبني المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية تؤدي بالضرورة إلى الرفع من مستوى جودة المعلومة المحاسبية. حيث يرى بعض الباحثين [23] أن IFRS يحسن من موثوقية التقارير المالية ، ويحد في نفس الوقت من حرية التصرف و الانتهازية التي تمارس من طرف البعض من الإداريين في مجال إدارة الأرباح. فالشفافية كفيلة بالتضييق على كل المناورات الغير مرغوبة. و خلافا لهذا الرأي، تشير بعض الدراسات الأخرى [24] أن المرونة التي يتميز بها IFRS قد يمنح فرصة أكبر للمحاسبين و الإداريين للتلاعب بالأرباح و إدارتها بطريقة غير سليمة. بينما يرى

رأي آخر، أن تطبيق IFRS في مقابل النظام المحاسبي المحلي (GAAP) في بلد كألمانيا، مثلا، لم يفرز أي اختلافات ذات دلالة واضحة بخصوص إدارة الأرباح [25] .

من جهة أخرى، فقد أثبتت بعض الدراسات االتجريبية الحديثة، و من خلال ربط IFRS بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية و الأرباح [26] في إطار المواءمة (relevance) المعبرة عن حقيقة الأرقام المحاسبية للقوائم المالية، أن أهمية تطبيق IFRS قبل و بعد إلزامية تطبيقه خاصة على المستوى الأوروبي، و أثر ذلك على تحسين جودة المعلومة، لم تكن لها أي دلالة إحصائية معبرة عن تغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية و الأرباح ما بين الفترتين للسنتين الماليتين. لكن تبقى العوامل المرتبطة بالقوانين الخاصة بالبلد، و طريقة الإعتناء بالمراجعين المحاسبيين ، وأيضا الأسلوب المتبع في تطبيق IFRS ما بين الطوعية و الإلزامية كلها قضايا قد تؤثر بشكل أو آخر على جودة المعلومة المحاسبية. فالدول التي تطبق الطوعية في الإنتقال إلى IFRS قد عرفت تحسنا في المعلومة المحاسبية.

إن السبب من وراء تبني IFRS بشكل طوعي ينبع من رغبة الشركات في الرفع من مستوى الشفافية . كما أن إعداد التقارير وفق IFRS يرتبط إيجابيا بحجم الشركة، و أيضا إلى عدد الأسواق التي تمتلك فيها الشركة أسهما للتداول، أو تصدر فيها أسهما، مثل الذي حصل و يحصل مع الشركات الألمانية. بالمقابل فإن التطبيق الإلزامي لنظام IFRS قد لا يجد عند بعض الشركات نفس الحافز كما هو الحال عند التطبيق الطوعي، وبالتالي فإن تبني IFRS قد لا يُحسِن من جودة المعلومة المحاسبية . كما أن إلزامية التطبيق قد تجد لدى البعض من الشركات الخبرة الكافية في فهم المعايير الجديدة مما يجعل عملية تبني IFRS شكلية و خالية من كل مضمون، و بالتالي يصبح هدف الشفافية بعيد المنال. [27]لكن، و برغم الاختلاف و عدم التجانس الملحوظ بين أسواق رأس المال ، إلا أن التطبيق الإلزامي لـــ IFRS على الشركات التي تخضع للقانون المدني أو التجاري ، مثل ألمانيا و سويسرا ، استفادت كثيرا من عملية تبني IFRS مقارنة بالبلدان التي تُؤسس منظومتها المحاسبية على أساس القوانين العرفية، كبريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية. و بغض النظر عن الطوعية أو الإلزامية في تطبيق IFRS ، هناك ثلاث قضايا محاسبية تبقى محل نقاش تتمثل في كيفية المعالجة لعناصر مثل شهرة المحل، مصاريف البحث و التطوير، وإعادة تقييم الأصول. إن الاتفاق على معالجة مثل هذه المتغيرات يزيد من جودة المعلومة المحاسبية ، و بالتالي القدرة على تزويد المستثمرين بالمعلومات ذات العلاقة بالأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية.[28]

وطبقا لأهداف IASB ، فإن من الخصائص النوعية التي يجب أن تصدر عن القوائم المالية تتمثل في المواءمة (Relevance) ، و الموثوقية (Faithful)، فضلا عن خصائص أخرى لا تقل أهمية في تحسين نوعية التقارير المالية و المتمثلة في : قابلية المقارنة (Comparability)، قابلية التحقق (Verifiability)، حسن التوقيت (Timeliness)، و قابلية الفهم (Understandability). و تتميز المعلومة بالمواءمة إذا كانت قادرة على خلق الاختلاف بين متخذي القرار مستعملي القوائم المالية. أما الموثوقية فتعبر عن حقيقة الواقع الاقتصادي كما هو مفترض أن يكون. و بهذا المفهوم تصبح لدى مستخدمي المعلومة القدرة على قراءة القوائم المالية و الاستفادة منها. [29]

إن الهدف من وراء تحسين التقارير المالية هو توفير المعلومة بشكل يتناسب و حاجة أصحاب المصلحة إلى ذلك، من مستثمرين، ودائنين، ومقرضين، من أجل تحسين القرارات التي تتلاءم مع الفاعلية في تخصيص الموارد. لكن الملاحظ أن IASB تركز على أهداف أخرى، ليست أقل أهمية، ترتبط بتلبية حاجة المستثمر في سوق رأس المال إلى المعلومة و دون الحاجة في الرجوع إلى الشركة ذاتها. ومن المعلومات التي تهم المستثمر المخاطر المحدقة بالاستثمار. فدور المستثمر في سوق رأس المال له دلالته من حيث تحديد أسعار الأسهم التي يفترض أن تكون متضمنة لكل المعلومات الضرورية من أجل الوصول إلى قرار عقلاني وسعر عادل. لذلك فقد انصبت الدراسات في العقد الأخير حول إيجاد العلاقة بين المعايير المحاسبية و أسعار الأسهم لرسم السياسات المحاسبية الأكثر تناسبا.[30] بالإضافة إلى ما سبق، فإن تطبيق مفهوم القيمة-المواءمة من منظور الأدبيات المحاسبية يعني قيمة متوقعة لها علاقة بأسعار الأسهم . و هذا الذي يحدث عندما يكون المبلغ يعكس حقيقة مواءمة

المعلومة التي تفيد المستثمر في تقييم الشركة ، وأيضا تكون ذات مصداقية تعكس السعر العادل للسهم. و بالتالي تصبح قيم حقوق الملكية تعكس مضمون المبالغ المحاسبية المسجلة فقط عندما يكون هناك ارتباط بين المحاسبة و سعر السهم.[31] إن التحسين في جودة التقارير المالية ينعكس إيجابا على تحسين الدقة في توقع الأرباح حيث يبرز أثر ذلك على مراقبة جملة من العوامل ذات العلاقة بالأرباح ، مثل حجم الشركة ، التذبذب في الأداء، و طبيعة النشاط الصناعي للبلد. [32]

4 – 2 جودة المؤشرات المالية

إن من الدراسات الجادة التي أثارت مسألة ربط تبني IFRS بجودة المؤشرات المالية ، المعبر عنها بالنسب المالية ، تلك التي قدمت من طرف مجموعة من الباحثين خصصوا دراستهم على بريطانيا [33]، لما يتميز به هذا البلد من خصائص ذات أهمية بالغة ، منها تطور النشاط المهني للمحاسبة . فقد جاءت الدراسة لتبين أثر IFRS على النسب المالية في ظل الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية. و لقد تبين أن الحكم على مصداقية النتائج المتوصل إليها مرتبط بمجموعة من العوامل تمثل الاختلافات العامة بين النظام المحاسبي البريطاني (UK GAAP)، ونظام IFRS وتتلخص في العناصر التالية:

- نظام التمويل للبلد (تمويل على أساس السندات، أو الأسهم)،
- النظام القانوني (قانون عرفي، قانون تجاري أو مدني)،
- المحيط الثقافي (المحدد لطبيعة المستثمر أو مستخدم المعلومة في السوق)،
- الديمومة على مستوى الممارسة و التطبيق.

لقد تم استخدام عددا من النسب المالية تم انتقاؤها بعناية للتعبير عن مدى ارتباطها بنظام IFRS في حال تبنيه، تتمثل في مايلي:

-هامش الربح التشغيلي (OPM: Operating Margin) = الربح التشغيلي/ المبيعات
-العائد على حقوق الملكية (ROE: Return on Equity) = الربح الصافي/ حقوق الملكية
-العائد على الأصول المستثمرة (ROIC: Return on Invested Capital)= الربح التشغيلي/إجمالي الأصول المستثمرة
-السيولة العامة (CR= Current assets/ Current liabilities) = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة
-سعر السهم إلى الأرباح (P/E : Price of share to Earning) = سعر السهم/الربح الصافي.

و من النتائج التي أفرزتها هذه الدراسة، التي قارنت بين النظامين المحاسبيين (UK GAAP)، و (UK IFRS) من خلال استخدام المؤشرات المحددة في الجدول أدناه، والمبينة للمتوسط الحسابي عن كل مؤشر، مع الإشارة أن هذه النتائج تمثل جزء فقط من النتائج الكلية التي توصلت إليها الباحثون.

الجدول رقم -2-

النسب المالية	المتوسط (UK GAAP)	المتوسط (UK IFRS)
OPM	0.106	0.130
ROE	0.185	0.270
ROIC	0.043	0.048
CR	1.702	1.744
P/E	21.044	14.672

المصدر: Lueg , Rainer, Punda, Pawel , and Burkert, Michael, (2014) , Op cit, p245

من خلال الجدول أعلاه، يتبين بوضوح أن الانتقال من نظام (UK GAAP) إلى نظام (UK IFRS) قد أعطى نتائج إيجابية على مستوى الأرباح الشيء الذي انعكس على باقي النسب المالية بالإيجاب محسنا بذلك صورة القوائم المالية. لكن ما يؤخذ على هذه النتائج الإيجابية في ظاهرها هو أن من أهداف الانتقال إلى نظام IFRS التخلي عن التحليل المالي الذي يُعتمد في قوائمه المالية على البيانات التاريخية. فاستخدام البعض من المؤشرات المالية وفق IFRS يعني بالنسبة للمحللين الماليين أن النتائج قد تكون مضللة و بالتالي قد لا تساعد متخذ القرار على العقلانية في اتخاذ القرار ذات العلاقة بمجال الاستثمار في سوق رأس المال.

5-تجارب بعض الدول المطبقة لـنظام (IFRS)

5– 1 مجموعة الدول الأنجلوسكسونية (USA, UK)

5 – 1-1 الولايات المتحدة الأمريكية (USA)

تتمثل الجهات الرسمية التي تشرف على تطوير المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية في كل من هيئة السوق المالي (SEC)، و مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB). إن اللمحة التاريخية المختصرة المشار إليها أعلاه، قد بينت لنا الكيفية التي تمت بها تطوير المعايير المحاسبية الدولية ، ومدى تأثير هذين الجهتين على إدارة شؤون القضايا المالية و المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية. و يعتبر النظام المحاسبي الأمريكي (US GAAP) المنافس العنيد لنظام IFRS ، الذي حظي ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، بدعم دولي كبير و خاصة من طرف المجموعة الأوروبية. حيث سرعت هذه الأخيرة من وتيرة الأخذ بمبادئ IFRS مستخدمة في ذلك قوة القانون. و لحد الآن مازال ينتاب الولايات المتحدة التردد في التخلي عن نظامها المحاسبي (US GAAP) و تبني نظام IFRS كبديلا له.

لقد كان في إمضاء مفكرة تفاهم بين (FASB) من جهة الولايات المتحدة الأمريكية و بين (IASB) مجلس المعايير المحاسبية الدولية، الأمل في انقياذ الولايات المتحدة نحو تطبيق IFRS في سنة 2006 ، لكن شيء من هذا لم يحدث ، بل على العكس من ذلك فتح باب النقاش من جديد حول كيفية إزالة الاختلافات بين المعايير المحاسبية الأمريكية و تللك الخاصة بـــ IFRS . و برغم الجدل الذي كان قائما بخصوص الاختلافات بين الهيئتين في تطبيق المعايير المحاسبية إلا أن مفكرة التفاهم قد أفرزت خطوات إيجابية ، أين أصبحت الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية تصدر قوائمها وفق النظامين (US GAAP) و IFRS و لكن بوتيرة بطيئة. فالجهود المبذولة حاليا من طرف هيئة السوق المالية الأمريكية (SEC) تتمحور حول العمل على إلزام جميع الشركات الأمريكية في تطبيق مبادئ IFRS ضمن جدول زمني محدد لا يتجاوز نهاية 2014 أو بداية 2015. فالمنظمون الأمريكيون و المستثمرون يتفقون جميعا على مبدأ تطبيق مبادئ محاسبية موحدة تساعد على تدفق رؤوس الأموال من و إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[34]

5– 1- 2 بريطانيا (UK)

تعتبر التجربة البريطانية في تطبيق IFRS متميزة و مثيرة للانتباه. فهي من جهة تنتمي للمدرسة الأنجلوسكسونية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من القضايا، خاصة ما يتعلق بنظامها التمويلي القائم على أساس سوق رأس المال (Market- Financing, or Equity Oriented Oriented)، و لكنها من جهة أخرى تنتمي إلى المجموعة الأوروبية بقيادة ألمانيا حيث يخضع النظامها التمويلي لهذه الأخيرة، وخلافا لبريطانيا، إلى ما يسمى بالنظام التمويلي القائم على أساس البنك المعبر عنه بـــ (Creditor Oriented). بالإضافة إلى هذا، نجد أن القوانين ذات العلاقة بالمحاسبة في بريطانيا هي بالأساس قوانين عرفية، وهي بذلك تختلف عن طبيعة القوانين التي يعتمد

عليها في بلدان كفرنسا و ألمانيا، اللتين تستندان في توجيه نشاطاتهما الإقتصادي إلى تحكيم القانون المدني ، أو القانون التجاري.

وعلاوة لما سبق ، يمكن القول أن بريطانيا قد اختلفت نسبيا عن المجموعة الأوروبية في تطبيق IFRS، من جانب أنها تطبقه وفق خيارين هما: الخيار الإلزامي في التطبيق (بقوة القانون) (Mandatory) تماشيا مع القانون الذي صدر عن التنظيم الأوروبي تحت رقم 1606/2002، و الخيار الطوعي (Voluntary) الذي سبق صدور القانون الأوروبي بشأن IFRS. [35]

فالشركات ، ضمن الخيار الطوعي، و التي تعجز عن نشر المعلومة المتضمنة للخطر المتوقع من طرف المستثمر قد تواجه ارتفعا في تكلفة رأس المال بسبب قرار المستثمر في المطالبة بمعدل عائد مرتفع كافي لتغطية مخاطر حجب المعلومة. [36]لذلك فإن الخيار الطوعي للشركات في نشر المعلومة بخصوص الخطر يمنح المستثمرين و المستخدمين الثقة الكاملة في تعديل مايرونه مناسبا بخصوص معدلات الخصم المطبقة عند تقدير الخطر و دون مبالغة، الشيء الذي ينتج عنه انخفاضا في تكلفة التمويل ، و هو أمر مشجع و يدفع بالشركات إلى الإقبال عليه. بالمقابل، فإن العمل على تطبيق الخيار الإلزامي من طرف الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية ، حسب المنظمين و القانونيين، عبارة عن حماية للمستثمر و تفاديا للسلبيات الناتجة عن عدم الإفصاح الغير مرغوب.

5– 2 مجموعة الدول الأوروبية (Germany, Switzerland)

5– 2 -1 ألمانيا (Germany)

تعد ألمانيا من الدول التي سعت مبكرا في تطبيقها لنظام IFRS . و المعروف أن ألمانيا تستند إلى القانون التجاري في صياغة مختلف القوانين المرتبطة بالنظام المحاسبي. إن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما –الألمانية (German-GAAP) تبنى على أساس المعايير المحاسبية المعبرة عن أهداف النظام المحاسبي ذو العلاقة بالنشاط الاقتصادي. و تعتني المبادئ المحاسبية الألمانية أساسا برأس مال الشركات لاعتبارات خاصة بحماية الدائنين. إن الدور البارز الذي تؤديه ألمانيا على المستوى الأوروبي في تحقيق التكامل الاقتصادي و المالي يعد بمثابة الدافع الذي يدفعها نحو خلق نوع من الإنسجام بين IFRS و الأنظمة المحاسبية المطبقة. فألمانيا لها سياسة واضحة في تطبيق IFRS على مستوى الشركات المدرجة و غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية . كما أن رغبة الشركات الألمانية في دخول الأسواق الأمريكية قد دفعها في البداية إلى تبني المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (US GAAP). و هذا ما خلق الكثير من التناغم بين النظام المحاسبي الألماني و IFRS ، انطلاقا من تجربة الألمان في التعامل مع (US GAAP) الذي يتماثل في كثير من القضايا مع IFRS . و الملفت للإنتباه [37] أنه في سنة 1997 عشرون بالمئة 20% من الشركات المدرجة في مؤشر DAX-30 تعرض قوائمها متطابقة مع مبادئ IFRS ، وأن 10% يتم عرض قوائمه المالية وفق النظام المحاسبي الأمريكي أما، 70% الباقية فتعرض قوائمها المالية وفق القانون التجاري الألماني أو المبادئ المحاسبية الألمانية (German - GAAP) . أما في سنة 2000 ، و هذا قبل تطبيق اللوائح التنظيمية للمفوضية الأوروبية سنة 2005 بإلزام الشركات على تطبيق IFRS ، فقد ارتفعت نسبة تطبيق IFRS على مستوى الشركات الألمانية لتصبح في حدود 53% مقارنة بتطبيق (US GAAP)، و (German - GAAP) اللذين كانا في حدود 30% و 17% على التوالي . الشيء الذي يؤكد سبق الشركات الألمانية في التوجه نحو العالمية بخصوص تطبيق IFRS. و حتى عند بدء تطبيق IFRS ابتداءً من 2005 فإن ألمانيا تمنع بقوة القانون الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية من تطبيق أي منظومة محاسبية غير IFRS ، بينما الشركات الغير مدرجة فلها الحق أو الخيار بين IFRS و (German - GAAP) .

5-2-2سويسرا (Switzerland) [38]

تعرف سويسرا بخاصية أنها بلد مصنع جدا، وتبني اقتصادها على أساس الحرية الإقتصادية لمؤسساتها في مختلف المجالات التجارية و السياحية و الصناعية و التأمينات و البنوك. كما

يتصف بدرجة عالية بخصوص علاقاته الدولية في مجال المبادلات، و هو الشيء الذي يجعل من سويسرا بلدا مؤهلا لتطبيق IFRS و بمرونة كبيرة قد لا تقل أهمية عن ألمانيا.
تخضع المؤسسات السويسرية إلى القانون المدني ، و بالتالي فإن التحول نحو IFRS قد لا يكون بالتصور الذي تم التعبير من منظور قوة البلد اقتصادياً. كما أن إدارة القضايا المحاسبية من الناحية العملية تخضع بشكل كبير إلى مراجع الحسابات الخارجي (auditor). أيضا، فإن الاستعداد في إعداد القوائم المالية الموحدة بالتطابق مع IAS/IFRS بدأت تطبق بشكل مبكر على الشركات السويسرية باستثناء البنوك و التأمينات التي كانت تلقى عناية خاصة من حيث القوانين التي تحكمها أو التنظيمات و اللوائح المحاسبية التي تديرها. إن تطبيق IFRS في سويسرا من طرف الشركات المدرجة في بورصة سويسرا للأوراق المالية (SWX Swiss Exchange) تحتل الصدارة منذ 2001 و إلى غاية 2007 مقارنة بالأنظمة المحاسبية الأخرى ، مثل (US - GAAP) و (Swiss GAAP FER). وتؤكد الأرقام ، أن هناك ارتفاعا لعدد الشركات المطبقة لنظام IFRS من 155 في سنة 2001 إلى غاية 199 في سنة 2007 ، بينما حدث تراجعا ملحوظا من طرف الشركات التي كانت تعمل بمبادئ (Swiss GAAP FER) حيث كان عددهم في سنة 2001 ، 101 شركة ليصبح عددهم في 2007 لا يتجاوز 32 شركة. من جهة أخرى، فإن الشركات الغير مدرجة تبقى من منظور القانون السويسري تعمل وفق المبادئ المحاسبية للبلد و هي (Swiss GAAP FER). و يمكن القول أن سويسرا من البلدان الأوروبية التي لا تنتمي إلى نظام النقد الأوروبي و لكنها تعمل وفق اللوائح و التنظيمات الصادرة عن المفوضية الأوروبية، و أن تطبيق IFRS يخضع إلى إلزامية و قوة القانون السويسري في ذلك ، خصوصا بالنسبة للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية.

5– 3 مجموعة دولBRICS: Brazil, Russian, India, China, and South Africa

5– 3 -1 البرازيل (Brazil) [39]عرفت البرازيل بدءً من سنة 2004 نمواً اقتصادياً معتبراً وصل حد 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي. و تتميز البرازيل عن بقية مجموعة BRICS بنشاطها الاقتصادي الذي تخطى الحدود الوطنية لتبلغ بذلك الاستثمارات المتدفقة من و إلى خارج البرازيل ما يقارب 9.5 بليون دولارا أمريكيا، بينما وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل ما يقارب 18 بليون دولارا أمريكيا. زيادة على هذا، فقد عرفت البرازيل تطورا على مستوى الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية حيث بلغ عددها في الأسواق المالية الأمريكية ؛ بورصة نيويورك للأوراق المالي، واحد و ثلاثون (31) شركة ، تعتبر كمؤشر إيجابي على قدرة البرازيل في خلق التكامل مع الأسواق المالية الخارجية. وبناءً على ما سبق، فقد جاءت الجهود المبذولة في تطبيق IFRS و التقريب بينه و بين المنظومة المحاسبية البرازيلية بغرض تحقيق الدفع نحو الأمام من أجل اقتصاد قوي و متطور.
إن تطبيق IFRS من الناحية العملية ليس بالأمر السهل في بلد كالبرازيل . فالعوامل المرتبطة بالقضايا القانونية، والإقتصادية، والضريبية، والثقافية، والتربوية قد تبُطىء من سيرورة التقريب بين المنظومة المحاسبية للبرازيل و بين IFRS . بالإضافة إلى هذا، فإن المنظومة المحاسبية في البرازيل تخضع للقانون الصادر عن الدولة باعتباره المرجع في مختلف الآليات لنشاط مهنة المحاسبة، سواء تعلق الأمر بالقياس أو الإفصاح.
فالتطور الملاحظ للمنظومة المحاسبية في البرازيل كان نتيجة للضغوطات التأثيرية التي كانت تمارس عليها من طرف الدول الأوروبية، و خاصة إيطاليا ، و كذلك من خلال الممارسات الناجمة عن التعامل مع المنظومة المحاسبية الأمريكية. إن تطبيق القوانين ذات العلاقة بالمحاسبة في البرازيل لا تتم إلا عبر وكالات حكومية، مثل بنك البرازيل المركزي، هيئة السوق المالية ، وكالات التأمين الخاصة، وكالة الاتصالات الوطنية، و أمانة وكالة أموال المعاشات التكميلية. فالبرغم من دور هذه الوكالات في تطوير المنظومة المحاسبية البرازيلية ، إلا أن هناك تباطؤاً ملحوظاً ناجم عن

نقص التنسيق، وخاصة بين هيئة السوق المالي، وبنك البرازيل، وكذلك المصالح المفتشية لمراقبة المؤسسات المالية.

5-3-2روسيا (Russia)

إن نقطة التحول الأولى في إعادة النظر للمنظومة المحاسبية الروسية كانت في نهاية الثمانينات من القرن الماضي (1989)، و هي الفترة التي تزامنت مع زوال الإتحاد السوفياتي. إن التفسير الإقتصادي لسقوط الإتحاد السوفياتي سابقا يعود حسب آراء بعض المختصين إلى الفشل في المنظومة المحاسبية للإتحاد السوفياتي آنذاك التي لم تستطع التواكب مع الفعالية المطلوبة في تخصيص الموارد. [40]و بغض النظر عن المشاكل التي كانت تعاني منها روسيا بسبب مخلفات النظام القديم القائم على أساس المركزية في التخطيط، فإن نوايا الحكومة كانت نحو التحول للعمل ضمن المنظومة المحاسبية الدولية أي وفق معايير المحاسبة الدولية . وهذا الذي حصل عندما قررت وزارة المالية الروسية سنة 1998 تبني كل المعايير المحاسبية الدولية (IAS). لكن وبقرار من الحكومة الروسية في سنة 2004 تم الإعلان عن تبني روسيا لمبادئ IFRS ، مع العلم أن روسيا لم تكن تمتلك المؤهل الفني ، ولا الإطار الكفء القادر وقتها على إنجاح العمل وفق منظومة IFRS . و منذ ذلك الوقت تم إصدار عشرون لائحة من طرف وزارة المالية الروسية الهدف من ذلك تحقيق التناغم بين مبادئ IFRS و مبادئ النظام المحاسبي الروسي.

إن خاصية الإقتصاد الروسي تجعل مسألة تبني المعايير المحاسبية الدولية محاطة بشيء من الريبة ، لأن المعايير المحاسبية الدولية نشأت في رحم النظام الرأسمالي و تطورت معه، و بالتالي فهي تعبر عن ممارسات هذا النظام الأخير ، بينما الإقتصاد الروسي يختلف تماما من حيث الأدوات والوسائل التي كان يستخدمها. و منه، من الصعب القيام بمقارنة الاختلافات بين المعايير المجاسبية الروسية (RAS: Russia Accounting Standards)، والمعايير المحاسبية المقبولة عموما (GAAP)، و لا حتى بينها وبين معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

5-3 -3 الهند (India)

تعتبر الهند من الدول الصاعدة اقتصادياً، وتعرف نموا مضطردا خلال العقدين الأخيرين ، حيث تطمح لتكون في عداد الدول المتطورة. و قد شهد للهند كل الدول المتطورة بما قدمته و تقدمه من أداء اقتصادي يتراوح بين 6% و 8% سنويا . كما تمتلك مؤهلات كبيرة على المستوى التكنولوجي، وكذلك الخبرات الفنية العالية، و مراكز البحث المتطورة.

إن النظام المحاسبي الهندي له جذوره التاريخية، كما أن مراجعة المعايير المحاسبية يتم بالرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية. فالمعهد الهندي لمصف المحاسبين القانونيين (ICAI: The Institute of Chartered Accountants of India)، و لقد كان لهذا المعهد الدور البارز في إنشاء مجلس المعيار المحاسبي في الهند (ASB: Accounting Standards Board) سنة 1977 ليصبح خلال نفس السنة عضوا بارزا ضمن الفيدرالية الدولية للمحاسبين. وتعتبر الهند من الدول الأكثر تجاوبا وتفاعلا مع منظومة IFRS من خلال التنسيق الدائم مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB : Inter. Acc. Stand. Board). ويبرز تفاعل الهند جليا عبر (ICAI) من خلال المراسلات التي تتم مع(IASB) في تقديم الملاحظات حول مسودة IFRS، أو من خلال حضور الاجتماعات الرسمية لإعداد المعايير المحاسبية المحلية أو العالمية المنبثقة عن (IASB) ، وكذلك الحال عند مناقشة مشاريع البحوث الصادرة عن نفس الهيئة.

إن التقارب الملحوظ بين (IASB) و (ICAI) بخصوص تطبيق IFRS ينبع من الوعي الهندي في تحقيق جملة من الأهداف تتلخص فيمايلي[41]

- تحسين المعلومة االمالية لدى المستثمرين عندما يتعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية
- تحقيق رغبة المستثمرين في الاستثمار خارج حدود نطاق البلد
- التخفيض في تكلفة رأس المال
- تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد

- الرفع من أداء النمو الإقتصادي

وبغض النظر عن التحديات التي واجهت و تواجه الهند بخصوص تطبيق IFRS فقد استطاعت تحسين مضمون القوائم المالية للشركات، و ذلك من خلال التمحيص في مقاييس الأداء ذات العلاقة بنشاطات الأعمال ، و التحسين من الإفصاح المحاسبي المؤدي إلى شفافية أكبر. من جهة أخرى، فقد ساعد الانفتاح الإقتصادي للهند و التحرير المالي خلال العقد الأخير من تدفق الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بها ، الشيء الذي أحدث تقاربا كبيرا بين IFRS وبين المنظومة المحاسبية الهندية عمليا. كما أن الشركات الهندية لم تعد تجد صعوبات كبيرة في التأقلم مع الشركات الأجنبية. والمعروف أن معهد مصف المحاسبين الهندي يتولى مسألة تطبيق مبادئ IFRS ، و قد تقرر ابتداءً من 2011/4/1 البدء في تطبيق المنظومة المحاسبية الدولية الجديدة، و هذا بعد المراجعات العديدة التي تمت للنظام المحسابي الهندي. كما امتد الأمر إلى تولي البنك المركزي الاعتناء أكثر بالتقارير المالية المعدة من طرف البنوك الهندية.

5- 3 -4 الصين (China)

تعد الصين من الدول الصاعدة اقتصاديا ، و التي تنتمي بدورها إلى مجموعة (BRICS). كما تعتبر من الدول التي أولت عناية خاصة بتطبيق IFRS برغم اختلافه عن منظومتها المحاسبية ذات العلاقة بالموروث الاشتراكي الذي كانت تعيشه قبل الثمانينات من القرن الماضي. و لقد كانت الفترة الحاسمة في تحول الصين نحو العمل بآليات اقتصاد السوق سنة 1978. حيث أصبح اقتصادها منذئذ تتغير ملامحه نحو اقتصاد مختلط يجمع بين الملكية العمومية للشركات و الملكية الخاصة. و لقد رافق هذا التحول تغير المنظومة المحاسبية الصينية، و مما زاد الاهتمام بإعادة النظر في منظومتها المحاسبية العوائق التي كانت تواجه بها عند الإقدام على دمج الاستثمار الأجنبي في نشاطاتها الإقتصادية عبر ما يسمى برأس مال المخاطرة (Risk capital venture). وابتداءً من سنة 1992 باشرت الصين بإصدار ما يقارب ثلاثين (30) معيارا محاسبياجديدا لتجاوز العقبات المحاسبية عند التعامل مع المستثمر الأجنبي، و خاصة القضايا المرتبطة بالإنفاق الرأسمالي ، المصروفات، والاستحقاقات. و الأكثر من هذا، فقد تميزت الفترة ما بين 1997-2001 بتعديل الصين لمنظومتها المحاسبية بما يتماشى و المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، مع إلزام الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة. لكن، بقيت الشركات الغير مدرجة تمارس إلى حد بعيد النظم المحاسبية الصينية التقليدية. أما في سنة 2006 استطاعت الصين استكمال منظومتها المحاسبية الجديدة خلفا للمنظومة القديمة، و قد أطلق عليها إسم المبادئ المحاسبية الأساسية (BAP: Basics of Accounting Principles) إذ أن من نتائج المنظومة المحاسبية الجديدة تثبيت ثمانية و ثلاثون (38) معياراً محاسبياً وضعت كلها موضع التطبيق، مع العلم أنها تتوافق ومنظومة IFRS [42]

بالإضافة لما سبق، تعمل القوانين المحاسبية الصينية على الأخذ بمبادئ IFRS و لكن وفق ما يخدم مصالحها الإقتصادية، حيث تستثني المؤسسات العمومية التابعة للدولة من التقيد بنظام IFRS ، وهذا ما يتعارض مع مبائ هذا النظام على اعتبار أن هذه المؤسسات لابد و أن تكون طرفا يتقيد بتطبيق مبادئ IFRS لأنها عبارة عن وحدات اقتصادية وبالتالي فهي لا تختلف عن غيرها من المؤسسات الصينية غير العمومية. أيضا، فإن من القضايا الخلافية في تطبيق IFRS ، في ظل المنظومة المحاسبية الصينية، ما يتعلق بالرقابة على الوحدات الإقتصادية ، وتطبيق الأسعار وفق القيمة العادلة . فالقانون المحاسبي الصيني يستخدم التسجيل المحاسبي وفق منهج التكلفة التاريخية، و في ظل الرقابة الممارسة من طرف أصحاب الأسهم أنفسهم. إن عدم القدرة على تطبيق مبدأ القيمة العادلة سببه أن السوق الصينية لم تتطور بالشكل المطلوب بعد للتعبير عن القيمة العادلة ضمن القوائم المالية، و منه فإن المنظمين على مستوى الصين يحجمون في الوقت الحاضر على الأقل من الاهتمام بهذا الموضوع ، أما إذا استدعى الأمر ذلك فالحذر مع ايباع سياسة التدرج في التطبيق أمران ضروريان. أيضا، فقد تميزت المرحلة الانتقالية للصين في مجال التوجه نحو تطبيق IFRS

بقلة الخبرات الفنية المؤهلة فنيا في المجال المحاسبي ، كما افتقدت نسبيا إلى الأخلاق الواجب توفرها في ممارسة المهنة المحاسبية، بعدما أصبح الخبير المحاسب له دور بارز في إبداء الرأي. و هذا ما لم يكن متاحا قبل فترة الإصلاح أين كان دور الخبير المحاسب محصور جدا في قضايا معدودة، لأن أغلب القضايا كانت تحسم قانونا. لكن في ظل تطبيق IFRS تم توسيع نطاق حرية الحكم الشخصي للفرد ، فضلا عن تحسين جودة التقارير المالية.

من جهة أخرى، فإن فتح سوقين لتداول الأوراق المالية في الصين في سنة 1990 قد ساعد ذلك على تنشيط الإقتصاد و تنميته، ولكن أفرز معه بعض السلبيات وصلت حد التلاعب بالعائد المصرح به من طرف شركات مدرجة في بورصة الأوراق المالية بسبب القوانين المنظمة للسوق و التي مفادها أن إدراج الشركة في البورصة لابد أن تخضع إلى تحقيق عائد على حقوق الملكية (ROE: Return on Equity) لا يقل عن 10%، و أن للشركة حق البقاء في البورصة في حال بقاء مؤشر العائد يتراوح ما بين الصفر و 10% ، و أن دون ذلك يعني حذف الشركة من قائمة المدرجين. و هذا ما أدى إلى استخدام وسائل غير قانونية لإبراز النسبة المطلوبة، منها التعسف في تسجيل عوائد لصفقات وهمية تتنافى و القوانين المحاسبية و الأعراف الأخلاقية.[43]

5– 3 -5 جنوب إفريقيا (South Africa) [44]

تعتبر جنوب إفريقيا قوة اقتصادية في إفريقيا ، يقدر الناتج المحلي الإجمالي بها أربعة أضعاف جميع الدول الإفريقية المجاورة ، ويمثل في نفس الوقت ربع الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية. كما أنها تنتمي لمجموعة (BRICS) . و تعرف جنوب إفريقيا بسوق مالي متطور من خلال بورصة الأوراق المالية لجوهنزبورغ (Johannesburg Stock Exchange : JSE). أما من منظور محاسبي فبها هيئتين أساسيتين تتمثلان في المعهد الجنوب إفريقي لمصف المحاسبين القانونيين (SAICA: The South African Institute of Chartered Accountants) و مجلس الممارسات المحاسبية (APB: Accounting Practices Board). أيضا، فإن بلدا كجنوب إفريقيا يعتبر جزء لا يتجزأ من منظومة العولمة الإقتصادية ، و يعمل وفق منظومة IFRS.

من جهة أخرى، فقد تم تعديل النظام المحاسبي المحلي لجنوب إفريقيا في سنة 1993 ، ليكون أكثر تناغما مع المعايير المحاسبية الدولية IAS . و في عام 2004 ، قرر مجلس الممارسة المحاسبية (APB) الإنتقال إلى تطبيق IFRS و اعتباره بمثابة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) لجنوب إفريقيا. حيث بدأ التطبيق الفعلي ابتداءً من 2005/1/1 متزامنة بذلك مع التطبيق الفعلي على مستوى الإتحاد الأوروبي. و لقد كان الهدف من السبق في تطبيق IFRS هو الوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول: - جلب الاستثمار الأجنبي بما يخدم النمو الاقتصادي للبلد ولشركات جنوب إفريقيا. – إعطاء مصداقية أكبر للقوائم المالية لشركات جنوب إفريقيا في السوق العالمي. – تجنب الإزدواجية في استخدام المعايير المحاسبية، وما ينجر عن ذلك من تكاليف إضافية.

بالإضافة إلى ما سبق، أصدرت الهيئات المحاسبية و المالية المشرفة على تطبيق IFRS مرسوما يقضي بتحديد الكيفية التي يتم بها الممارسة المحاسبية ، حيث تمت التفرقة بين الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية من تلك الغير المدرجة. حيث بين المرسوم أن إعداد القوائم المالية وفق مبادئ IFRS أمر إجباري ، في حين أن الشركات الغير مدرجة يحق لها القيام بذلك طواعية. أيضا، لا يحق للشركات الغير مدرجة و التي لا ترغب في تطبيق مبادئ IFRS أن تعد القوائم المالية إلا بما يتوافق و النظام المحاسبي المحلي (GAAP)، أما تلك التي تطبق IFRS طواعية فعليها التقيد بإعداد القوائم المالية وفق مبادئ IFRS1. إن الإنتقال بالمنظومة المحاسبية التقليدية نحو تطبيق المستجد من مبادئ IFRS لم يكن بالأمر السهل من جانب تحمل الكلفة، التكوين و التدريب، و الحاجة الدائمة إلى الخبرات الفنية المحاسبية عالية التأهيل.

و في الختام ، يمكن القول أن جنوب إفريقيا قد نجحت إلى حد بعيد في خلق التناغم المطلوب في تطبيق IFRS ، مع العلم أن المساعي مازالت تبذل بالتنسيق مع (IASB) من أجل إزالة الفوارق التي مازالت عالقة بين المنظومتين المحاسبيتين.

6- خاتمـــة

استخلاصا مما ورد في هذه الورقة يتضح لنا بوضوح أن معيار التقارير المالية الدولية IFRS تعبير صريح عن طبيعة الركب الاقتصادي الذي أصبح يدور في فلك العالمية. و أن إدارة الإقتصاد العالمي لم تعد تخضع إلا إلى شروط تحقيق مبدأ الكفاءة و هذا ما تبين معنا من خلال السيرورة التاريخية التي كانت وراء إنشاء المعايير المحاسبية IAS/IFRS، و أنه لم يكن من السهل على مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB فرض مكانته على المستوى الدولي و انتزاع الاحترام الذي يستحقه من جميع الأطراف ذات المصلحة. أيضا فإن التطور الإقتصادي و الرغبة في تحقيق أقصى درجات التطور، خاصة بالنسبة للدول المتطورة أو الصاعدة، قد زاد من الاهتمام بتطوير المعايير المحاسبية.

ومماسبق يمكن الخروج بالملاحظات والاستنتاجات الآتية:

- إن تطور النشاط الإقتصادي على المستوى الدولي، و التنافس على تطوير المعايير المحاسبية بين IASB و FASB الأمريكية، قد أفرز ذلك ميلاد معايير جديدة للتقارير المالية الدولية (IFRS)، و كان أول إصدار للمعيار الأول (IFRS1) في سنة 2003 .
- إن نجاح IFRS في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، لا يلاحظ إلا من خلال الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية. كما بينت النتائج تحسن صورة القوائم المالية عند المقارنة بين (GAAP) و IFRS.
- إن تطبيق IFRS على الشركات المدرجة في البورصة أمر إلزامي، بينما تلك الغير مدرجة فلها الخيار في استخدام نظام (GAAP) على المستوى المحلي، أو استخدام نظام IAS.
- لقد تمكن نظام IFRS من الخروج بمعيار محاسبي يتم من خلاله التخلص من الاعتماد على القيمة المحاسبية الدفترية التي يركز فيها على التكلفة التاريخية واستبدالها بمفهوم القيمة العادلة كأساس لتقييم الأصول و الخصوم.
- إن تبني مبدأ القيمة العادلة من خلال تطبيق نظام IFRS معناه ضرورة التحسين في مخرجات العملية المحاسبية بما يخدم إنتاج مؤشرات مالية ذات مصداقية ودلالة بالنسبة للمستثمر على مستوى سوق الأوراق المالية. وهذا مايدعم صدق الفرضيتين المقترحتين.
- هناك و عي دولي بضرورة تبني نظام IFRS ، وهذا ما جعل البعض من هذ الدول، مثل ألمانيا، تحقق السبق في تبني المنظومة المحاسبية الجديدة، محققة بذلك نتائج إيجابية على مستوى شركاتها المدرجة في بورصة الأوراق المالية، سواء على مستوى مؤشر DAX-30 ، أو بالنسبة لتلك التي تنشط على مستوى السوق المالية الأمريكية، وهذا مايؤكد صدق الفرضية بتحسن المؤشرات المالية عند تبني نظام IFRS.
- إن السبق الذي حققته ألمانيا في تطبيق IFRS من خلال التطبيق الطوعي لنظام IFRS لبعض شركاتها، قبل فرض إلزامية القانون، قد ساعدهم على تحسين صورة قوائمهم المالية، وتحقيق نتائج إيجابية على مستوى الأسواق المالية الخارجية. و هذا ما يزيد في تكامل الأسواق المالية وتحقيق آفاق النمو الإقتصادي.
- بالرغم من الجهود المبذولة على مستوى البلدان الراغبة في تبني IFRS، إلا أن الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية لهذه البلدان ونظام IFRS تبقى قائمة، لاعتبارات قانونية، وثقافية، واقتصادية، قد تحول دون الوصول إلى التطابق أو التقارب المرغوب.
- يطبق IFRS من طرف الكثير من البلدان ، بأسلوبين؛ الأسلوب الطوعي (Voluntary) والأسلوب الإلزامي (Mandatory). كما أن عملية التطبيق تخضع إلى القانون المدني أو

التجاري، و القوانين العرفية. و المعروف أن الدول الأنجلوسكسونية تعتمد بشكل كبير في المجال المحاسبي على القوانين العرفية، بينما دولا مثل أو سويسرا، يغلب عليها تطبيق القوانين المدنية و التجارية. والملاحظ أن التطبيق الطوعي لنظام IFRS يوصل إلى نتائج أحسن من جانب تحسين المعلومة المحاسبية والمالية.

- تضطر الكثير من البلدان عند البداية في تطبيق IFRS اللجوء إلى استخدام الإزدواجية في التطبيق من أجل تحقيق التقارب بين النظامين المحاسبيين (GAAP) و IFRS. الشيء الذي يترتب عنه تكاليف إضافية. بالمقابل فإن التبني الكلي لنظام IFRS يحتاج بدوره إلى تحمل تكاليف من نوع آخر ترتبط بإعادة هيكلة المنظومة المحاسبية، وما يتبع ذلك من تكوين و تدريب للمهارات الفنية عالية التخصص. فارتفاع تكاليف تبني نظام IFRS للأسباب المذكورة قد تكون وراء إخفاق بعض البلدان في الوصول إلى نتائج إيجابية من عملية تطبيق IFRS، مثل بلدان BRICS لأنها تفتقد إلى المهنية العالية في مجال الخبرة المحاسبية مقارنة بالدول المتطورة.

الهوامش:

1-Schenk,K.(2011), IFRS:the inevitable evolution of US Accounting Standards, www.honors.ufl.edu/apps/Thesis.aspx/.../1043., p1.

2-Ibid

3- لقد تقلد Henry Benson رئاسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد المبادرة التي قام بها باستدعاء الأعضاء الذين كانوا وراء إنشاء اللجنة في سنة 1973. و قد خلفه بعد ذلك السيد John Cumming Paul في سنة 1976.

4-Zeff, Stephen A., (2012),The Evolution of the IASC into the IASB and the Challenges it Faces, The Accounting Review, Vol 87, N03, pp807-837.

5-Ibid

6- Schenk, K. (2011)Op cit , p5.

7-Casey, W. J. (1972), Toward common accounting standards, Speech to the Conference on Financial Reporting, Commission des Operations de Bourse ,Paris, May 19.Available at: http://www.sec.gov/ news/speech/1972/051972casey.pdf

-

8http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_International_Financial_Reporting_Standards. Web. 10 sept. 2014

9-Zeff, Stephen A., Op cit , p813.

10- Berger, A. (2010),The development and status of enforcement in the European Union, Accounting in Europe, 7 (1), pp15–35.

11-Zeff, Stephen A., Op cit , p818

12-" http://www.ifrs.org/The+organisation/IASCF+and+IASB.htm."About the IFRS Foundation and the IASB.", *IFRS*. Web. 10 sept. 2014

-

13http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_International_Financial_Reporting_Standards, Web. 10 sept. 2014

14- Ernst & Young LLP, (2013), US GAAP versus IFRS:The basics, (http://www.ey.com/Publication/vwLUAssetsAL/IFRSBasics_BB2648_6November2013/$FILE/IFRSBasics_BB2648_6November2013.pdf), Web Sept 2014.
15-Palea, Vera , (2014) , Are IFRS value-relevant for separate financial statements? Evidence from the Italian stock market, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 23 pp1–17.
16-Ibid
17- Ball, R. , (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and cons for investors. Accounting and Business Research: International Accounting Policy Forum, pp5–27.
18-Palea, Vera., (2013) , IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience, China Journal of Accounting Research , 6 , pp247–263
19- http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13, Web September 2014
20- http://en.wikipedia.org/wiki/Mark-to-market_accounting, Web September 2014
21- Nurul Houqe, Muhammad, Easton, Samuel, and van Zijl, Tony, (2014), Does mandatory IFRS adoption improve information quality in low investor protection countries?, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 23 , pp87–97.
22-Ball, R. , (2006), Op cit, p7
23- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008), International accounting standards and accounting quality, Journal of Accounting Research, 43, pp467–498.
24- Burgsthaler, D., Hail, L., & Leuz, C., (2006), The importance of reporting incentives: Earnings management in European private and public firms, The Accounting Review, 81, pp983–1016.
25- Van Tendeloo, B., & Vanstrelen, A., (2005), Earnings management under German GAAP versus IFRS, The European Accounting Review, 14, pp155–180.
26- Ahmed, Kamran, Chalmers, Keryn, and Khlif, Hichem, (2013),A Meta-analysis of IFRS Adoption Effects, The International Journal of Accounting, 48, pp173–217.
27- Daske, H., Hail, L., Leuz, C., Verdi, R., (2013), Adopting a label: heterogeneity in the economic consequences around IAS/IFRS adoptions, Journal of Accounting Research 51 (3), pp 495–547.
28- Prather-Kinsey, J., Jermakowicz, E., Vongphanith, T., (2008), Capital Market consequences Of European Firms' Mandatory Adoption of IFRS, Working Paper, University of Missouri.
29- Latridis, George, (2010),IFRS and the quality of financial statement information, International Review of Financial Analysis, 19, pp193–204.

30- Bartov, E., Goldberg, S.R., Kim, M. (2005), Comparative Value Relevance Among German, U.S., and International Accounting Standards: A German Stock Market Perspective, Journal of Accounting, Auditing & Finance, 20(2), pp95-119.
31- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008), Op cit, p480
32- Jiao,T., Koning, M., Mertens, G., & Roosenboom, P., (2012), Mandatory IFRS adoption and its impact on analysts' forecasts, International Review of Financial Analysis, 21 (1), pp56–63.
33- Lueg , Rainer, Punda, Pawel , and Burkert, Michael, (2014) , Does transition to IFRS substantially affect key financial ratios in shareholder-oriented common law regimes? Evidence from the UK, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 30, pp241–250
34- Kosarkoska, Desa, and Mircheska, Irina, (2012), The main process in the international financial reporting at the beginning of 21st century, Proceedia - Social and Behavioral Sciences, 44 , pp241 – 249.
35- Cairns, David, Massoudi, Dianne, Taplin, Ross, and Tarca, Ann, (2011), IFRS fair value measurement and accounting policy choice in the United Kingdom and Australia, The British Accounting Review, 43 (2011) pp1–21.
36- Kothari, S., Li, X., & Short, J. (2009), The effect of disclosure by management, analysts, and business press on cost of capital, return volatility, and analysts forecast: Study using content analysis, The Accounting Review, 84(5), pp1639–1670.
37- UNCTAD(United Nations Conference on Trade), Review of practical implementation issues of International Financial Reporting Standards: Case study in Germany, Geneva, 10-12 October 2006.
38-UNCTAD, Review of practical implementation issues relating to international financial reporting standards: Case study of Switzerland, Geneva, 4–6 November 2008.
39- UNCTAD, Review of practical implementation issues of International Financial Reporting Standards: Case study of Brazil, Geneva, 10-12 October 2006.
40- Robert W. McGee, and Galina G. Preobragenskaya, (2004), Problems of Implementing International Accounting Standards in a Transition Economy: A Case Study of Russia, Presented at the 8th International Conference on Global Business and Economic Development, Guadalajara, Mexico, January 7-10.
41- UNCTAD, Review of practical implementation issues of International Financial Reporting Standards: Case study of India, Geneva, 10-12 October 2006.
42- Ding, Yuan, and Su,Xijia, (2008), Implementation of IFRS in a regulated market, J. Account. Public Policy, 27, pp 474–479.
43- Ibid, p 476.

44- UNCTAD, Review of practical implementation issues of International Financial Reporting Standards: Case study of South Africa, Geneva, 30 October–1 November 2007.